أضواء على ماهية الشريعة الإسلامية بإندونيسيا و كيانها و تأسيسها و تجديدها و تنميتها و مستقبلها

محمد جمال الدين ميري

جامعة سونان أمبيل الإسلامية – سورابايا

Abstract: This paper attempts to explain the existence and institutionalization of Islamic law in Indonesia. The first part of this writing explores the existence of Islamic law which is perceived in two big periods, the pre-independence period and the post independence period. In the following part, the author focuses the dynamics of post-independence period by showing momentum in 1970 when the state officially acknowledged religous court as a separate entity to become one of fully sovereign courts in the judiciary. The main argument of the paper is that the state policy has allowed a room for Islamic law to emerge and exist, although the religious court at that time only dealt with civil law in the area of family law for indonesian muslims. Institutionally, Islamic law has been recognized as a sub-system in the national law system. Furthermore, society's awareness of the Islamic law is developed significantly due to the role of Muslim intellectuals and Muslim scholars who actively promote society's awareness of the law.

Keywords: Islamic law, fiqh, family law, the compilation if Islamic law.

تمهيد

تنصّ مقدمة الدستور 1945 على ، " ..... ثم تم تنظيم استقلال الشعب الإندونيسي في الدستور الأساسي للدولة الإندونيسية الذي تمت صياغته في هيئة

دولة الجمهورية الإندونيسية تحت سيادة الشعب مبنيّة على الألوهية الموحّدة ..."

انطلاقا من الفقرة السالفة الذكر اتّضح على العيان أن إندونيسيا هي دولة قانونية ترغب في صياغة قانون جديد ملائم بالقومية الإندونيسية .

تحقيقا للرغبة المذكورة أعلاه تم إصدار القانون رقم 1 عام 1946م ولوكان القانون الجنائي الهولندي على نحو جوهري لم يزل ساري المفعول حتى تكون هناك استنكارات من كافة الأطراف،[1] و لكن الجدير بالذكر هنا أنّ تواجد إندونيسيا كدولة ذات سيادة و لو كان عمرها على بضعة أشهر، فلابدّ من أن يكون هناك ارتباط وثيق بالقوانين الهولندية التي كانت سارية المفعول منذ مئات السنين و لصيقة بحياة الشعب الإندونسي و هذا شيئ غير خافٍ.

لأجل صياغة القانون الملائم بالوضع الإندونيسي ، فمن البديهيّ أنه يتطلب إلى مدّة طويلة على حين أن الحكومة الإندونيسية قد شغلتها شتى المساعى الجليلة للدفاع عن مسيراستقلالها .

بناءا على المرسوم الجمهوري رقم 107 / 1957 فتم تأسيس "الهيئة القومية لرعاية القانون "، و في سنة 1974 تم تعديلها فأصبحت يطلق عليها بعد ذلك اسم" المكتب القومي لرعاية القانون" .

بمقتضى شكل نظام الحكم الإندونيسي الساري المفعول لغاية سنة 1958 فإن الهيئة القومية لرعاية القانون على نحو مباشر تحت إدارة رئيس الوزراء ، ولكن بعد العودة إلى الدستور1945 ثم جاء تعزيز ذلك من قبل المرسوم الجمهوري رقم

---

[1] انظر سوجيبطا ، *Tinjauan Kritis Terhadap Pembangunan Hukum Indonesia, dalam Analisa CSIS*. No. 1, Januari-أي(ضوء ناقد على رعاية القانون بإندونيسيا في تحليلات CSIS رقم 1 يناير ، فبراير، 1993)، ص. 64

45 / 1974 فأصبحت الهيئة القومية لرعاية القانون التي تم تعديلها فيما بعد يطلق عليها اسم المكتب القومي لرعاية القانون وعلى مستوى المديرية العامة لدى وزارة العدل.

دعما للبرنامج التشريعي القومي ضمن مشروع السنوات الخمس للإعمار الثالث (1979 – 1984) اشترك المكتب القومي لرعاية القانون بشكل أكثر فعالية في وضع الخريطة القومية للأحكام و قد وُفّق بإصدار 34 نسخة من القوانين لغاية سنة 1987.

و لم تزل الجهود لوضع القانون القومي الجديد مبذولة بشكل متواصل و لو كانت العقبات منذ أول وهلة حالت دون ذلك ، لا من قبل أنصار النظرية التقبلية [2]فحسب الذين لم ينفكّوا في أنشطتهم الفعلية في أوساط المجتمع الإندونيسي ولاسيما هؤلاء الذين لهم خلفية جامعية من قسم القانون الوضعي و الذين يرغبون عن هيمنة الشريعة الإسلامية من ضمن القانون القومي[3] بل لدى المفكرين المسلمين بالذات الذين يفهمون الشريعة الإسلامية سطحيّا وعلى نحو الجزيئيات

---

[2] بموجب نظريّة التقبليّة ، أن الشريعة الإسلامية ليست قانونا و لا يمكن أن يكون قانونا إدا لم تقبله الأحكام العرفية و لو بعد إنفاذ قانون المناكحات في 1 أكتوبر 1974 وفي الحقيقة أن النظرية المذكورة فعلا لم تكن معمولة ، ولكن روحها لم تزل لصيقة في أذهان بعض رجال الحقوق بإندونيسيا ، انظر س براجا ،*Hukum Islam di Indonesia: Pemikiran dan Praktek أي (الشريعة الإسلامية بإندونيسيا تفكيرا و تطبيقا (باندونج : رماجا روشدا كاريا ، 1994) ص. 85*

[3] في الحقيقة أن الشريعة الإسلامية قد تواجدت منذ عهد الممالك الإسلامية الأولى بل أصبحت قانون الدولة بصورة رسمية في عهد السلطنة الإسلامية ، انظر ، أحمد رفيق، *Hukum Islam di Indonesiaأي(الشريعة الإسلامية بأندونيسيا) ،(الطبعة 1 ، جاكرتا ، شركة راجا جرافندو برسادا ، 1995) ص.12 ، رحمات جاتميكا ، Sosialisasi Hukum Islam di Indonesia أي (ترويج الشريعة الإسلامية بإندونيسيا) في عبد الرحمن واحد (تحرير) (الطبعة 1 ، باندونج : رماجا روشداكاريا ، 1991) ص. 230*

والذين خاضوا في إطار التعصب المذهبي الضيق و من ثمة انشغلوا بالخلافات الطائفية فيما بينهم عن الارتقاء بهم نحو الوعي لتطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة .

هذا المقال يسعى إلى كشف النقاب عن مساهمة الشريعة الإسلامية و مستقبلها في إطار رعاية القانون القومي بإندونيسيا[4] و تتناول بعض المحاورالتالية : 1 – ماهية الشريعة الإسلامية و كيانها 2 – تأسيس الشريعة الإسلامية و تجديدها وتنميتها 3 – مستقبل الشريعة الإسلامية بإندونيسيا.

ماهية الشريعة الإسلامية و كيانها

يمثل القانون على المنحى الاجتماعيّ انعكاسا فكريا للقيم المعتقد بها لدى المجتمع كمعايير سار عليها القانون على كافة الأصعدة اجتماعيّا وشعبيّا وطنيّا ، وهذا يعني أن القانون لابدّ من تبنّى ما نشأ و تطور لدى الشعب من أفكار و آراء و لا يتّسم بسمة آنيّة فحسب و لكن لابد من أن يكون مرجعا أساسيا للتوقع على ما سيأتي لاحقا من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[5] و منه ، أن القانون ليس فقط على شكل نظام من الأنظمة بل يجب أن يكون بحيازته طاقة تحفز الدينامية الفكرية و تعبئة السلوكيات الاجتماعية بغية الوصول إلى هدفه المنشود .

---

[4] اصبحت الشريعة الإسلامية نظاما فرعيا من القانون القومي إلى جانب تواجدها كنظام فرعي للقانون الغربي و للقانون العرفي و أصبح تواجدها كمصدر السلطة (*autoritive source*) منذ *إشهار المرسوم الجمهوري 5 يوليو 1959 انظر ، جوهانا س. برلجا ، الشريعة الإسلامية ، ص ، XI - XII*

[5] أمر الله ،أحمد ، س ف و إخوانه ، *Dimensi Hukum Islam dalam Sistem Hukum Nasional* *أي(من أبعاد الشريعة الإسلامية في نظام القانون القومي) ، (جاكرتا : مطبعة جيما إنسانيّ ، 1966) ص. IX*

من المنظور الإسلامي ، أن القانون يجب أن يكون بحيازته إمكانية كبيرة لإرساء أرضية و توجيه جملة من التغيرات الاجتماعية ، نظرا إلى أن الشريعة الإسلامية[6] تتضمن بُعدين اثنين

1. أن الشريعة الإسلامية التى ترتبط بالشريعة [7] التى تتبع من النص القطعي انطبعت بالطابع الكلّي الدافع إلى عامل الائتلاف و لاقت قبولا شاملا لدى المسلمين في العالم .
2. الشريعة الإسلامية التي تتبع من النص الظنّيّ هي أصبحت مجالا للاجتهاد ، النتائج التى تتمخض منه يسمى بالفقه .[8]

بموجب هذا المدلول الثاني الذي أتاح لإبيستمولجية القانون فرصة سانحة لإبراز الشريعة الإسلامية في حيّز التنفيذ و التطبيق في كل مكان من الأماكن التي يقطنها المسلمون بأساليب متباينة [9]بمقتضى الظروف المحيطة بهم .

---

[6] تمثّل الشريعة الإسلامية مجموعة جهود العلماء في تطبيق الشريعة الإسلامية وفقا لمتطلبات المجتمع ، انظر حسبي الصديقي ، *Falsafah Hukum Islam* أي *(فلسفة الشريعة الإسلامية)، (الطبعة 3 جاكرتا : بولان بينتانج ، 1988)، ص. 44*

[7] للشريعة مدلولان عام و خاص ، بشكل عام يتناول جميع المناحي في الحياة من ضمنها أيضا ما يتعلق باللاهوت ، أما المدلول الخاص فهو الأحكام التي يفهمها المسلم المستوفي الشروط لفهم القرآن و السنة بطريقة معيّنة (أصول الفقه) ، أنظر ، جوهايا س براجا ، *Hukum Islam* أي*(الشريعة الإسلامية) ، ص VII*

[8] الفقه هو الشريعة التي تتّسم بالعملية التطبيقية المستنبطة بالأدلة التفصيلية ، انظر ، عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، (الكويت ، دار القلم ، 1978) ، ص. 11

[9] أمر الله أحمد ،*Dimensi Hukum Islam* أي *(من أبعاد الشريعة الإسلامية)* ص. IX

كما لا يخفى في إندونيسيا و في البلاد الأخرى التي عاش معظم سكانها من المسلمين أن الشريعة الإسلامية قد احتلّت مكانة بارزة في الحياة الاجتماعية بالتزامن مع قيام الممالك الإسلامية بل كانت دستورا رسميّا للبلاد .[10]

بعد مجيئ الاستعمار الهولندي الذي طمع في الاستيلاء على الممالك الإسلامية و سلب سلطتهم فأصبحت الشريعة الإسلامية مبتورة معقّمة بالتدريج حتى يبقى منها – ما عدا العبادات – ما يتعلق بأحكام الأسرة كالمناكحات والطلاق والرجوع و المواريث ، و كل هذه الأمور خاضعة تحت مظلة المحاكم الشرعية .[11]

بالرغم من كل هذه الظروف العصيبة لم تزل الشريعة الإسلامية محتفظة بكيانها و لو كانت مبعثرة على جزئيات و أشتات ، و لكنها لم تتلاش من واقع الحياة الاجتماعيّة و الثقافيّة و لم تُمحَ من الوجود بل تعيش في حياة المسلمين وفي أي نظام من الحياة السياسية سواء في العهد الاستعماري أو في عهد الاستقلال و في الوقت الحاليّ .

و في المرحلة التالية من تطوراتها تنقسم الشريعة الإسلامية[12] إلى قسمين:

---

[10] أحمد رفيق ، *Hukum Islam* أي (الشريعة الإسلامية) ص. 12

[11] علي يافي ، *Fungsi Hukum Islam dalam Kehidupan Ummat* أي (وظيفة الشريعة الإسلامية في حياة المسلمين) ، في أمر الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 93

[12] محمد داود علي ، *Penerapan Hukum Islam dalam Negara Republik Indonesia* ، أي (تطبيق الشريعة الإسلامية في بلاد الجمهورية الإندونيسية) ،محاضرة عامة في تدريب الكوادر من العلماء بجاكرتا ، 17 مايو 1995

1. الشريعة الإسلامية التي تتسم بالسمة المعيارية ، وهي التي تتعلّق بأمور العبادة المحضة و التى تتطلب في أدائها إلى الإيمان وطاعة المسلمين الإندونيسيين لدينهم ،
2. الشريعة الإسلامية القضائية الرسمية و هي تتعلق بالمعاملات (خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية و هناك محاولة أيضا لإدراج الأحكام الجنائية [13]و لم تزل الجهود لذلك لغاية الوقت الحاليّ مبذولة إلاّ في منطقة أتشيه (Aceh) و لو لم تكن في أقصى هذه الجهود) التي أصبحت جزءا من الأحكام الوضعية في إندونيسيا .

و لو كانت هناك فروق في التطبيق للأحكام المعيارية و القضائية الرسمية و لكنهما قد تمّ تطبيقهما بالفعل دفعة واحدة بإندونيسيا طبقا للدستور 45 الباب 29 البند 2 ، و عليه ، يمكن أن نخلص إلى أن كيان الشريعة الإسلامية بإندونيسيا هو الشريعة الإسلامية القائمة[14] لدى المجتمع الإندونيسي معياريا أم رسميا و هي تتجسّد بشكل ملموس في القوانين وفتاوى العلماء و الأحكام القضائية

---

[13] الحكم الجنائي و هو حكم ينظّم ارتكاب المخالفات و الجرائم على المصالح العامة التى أفضت إلى التهديد بالعقوبة المعيّنة لمرتكبيها ليشعروا بالمعاناة و المؤاخذة من جراء ذلك ، انظر ج ب داليو و إخوانه ،*Pengantar Ilmu Hukum* ، أي (*مدخل إلى علم القانون*)، (*جاكرتا :جراميديا ، 1992*) ص. *73 – 74*

[14] هو القانون الذي تم قبوله و تطبيقه في واقع حياة المسلمين أو ما تم ترويجه و قبوله لدي المجتمع على نحو مقنع بحسبانه ملائما بوعيهم نحو القانون والعدالة، انظر أمر الله أحمد ، *Dimensi Hukum Islam* أي (من أبعاد الشريعة الإسلامية)،ص. 209 ، جمال د. رحمان ، تحرير ،*Wawancara Baru Fiqhi Sosial* ، أي (*مقابلة جديدة في الفقه الإجتماعي*) ، (*باندونج : ميزان ، 1977*)، ص. *177*

. أما كيان الشريعة الإسلامية بإندونيسيا المذكور بعضه في السطور السابقة يمكننا تتبعه و تقصّيه من خلال المقاربات التاريخية والتنظيرية .[15]

يمكن تقسيم الشريعة الإسلامية بإندونيسيا من المنحى التاريخي إلى أربع مراحل،[16] مرحلتين ما قبل الاستقلال و أخريتين ما بعد الاستقلال،

أولاهما يمكن تقسيمها أيضا إلى المرحلتين كما يلي :

1. مرحلة قيام الشريعة الإسلامية بكاملها ، في هذه المرحلة عرفت نظرية "*Receptio in Complexu* " التي تصدّى لها.L.W.C. Van Den Breg بموجب هذه النظرية أن الشريعة الإسلامية كانت مقبولة بأكملها من قبل المسلمين [17] و كانت سارية المفعول منذ قيام الممالك الإسلامية لغاية عهد الاستعمار الهولندي الذي يدعى ب (VOC يعنى الشركة التجارية الهولندية) أي قبل تدخل الاستعمار في جميع شؤون القوانين السارية المفعول في المجتمع.

---

[15] حول النظريات المذكورة أعلاه ، يمكن اطّلاعها بأكملها في الحاج إختيانطا ، *Pengembangan Teori Berlakunya Hukum Islam di Indonesia,* ، أي (تطوير نظريات عن صلاحية الشريعة الإسلامية بإندونيسيا) في جوم سوراجامان (تحرير) *Hukum Islam di Indonesia* أي (الشريعة الإسلامية بإندونيسيا)، (باندونج : ريماجا روشداكاريا ، 1991) ،ص. 101 – 136

[16] إسماعيل سني ، *Kedudukan Hukum Islam dalam Sistem Ketatanearaan Indonesia* أي (مكانة الشريعة الإسلامية في نظام الحكم بإندونيسيا) في كتاب *Prospek Hukum Islam dalam Kerangka Pembangunan Hukum Nasional di Indonesia*, أي (مستقبل الشريعة الإسلامية في إطار رعاية القانون القومي بإندونيسيا) ، ص . 200

[17] رحمات جاتميكو ، *Sisoalisasi Hukum Islam أي (ترويج الشريعة الإسلامية)، ص.231 – 232*

بعد تمكن الاستعمار الهولندي و شركته التجارية VOC من غصب الثروات الطبيعية بإندونيسيا أخذت الحكومة الهولندية بتاريخ 25 مايو 1760 من الميلاد تصدر قرارا رسميّا يدعى بِ *Resolutio der Indischr Regeering* الذي يدعى لاحقا بِ *Compendium Freijer*.

لم ينص هذا القرار على مجرّد تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية (المناكحات و المواريث) و لكنه أيضا يقوم بانتزاع سلطة المحاكم الشرعية التي أسسها الملوك و السلاطين المسلمون و إحلال المحاكم التى شكّلها الهولنديون محلّها.[18]

و شرع الهولنديون يعترفون بكيان[19] الشريعة الإسلامية كاملا بعد إلغاء " *Compendium Freijer* " تدريجيّا و *"354 no* 1913 *staatstabled* نهائيا، و في *staatstabled* 1913 No. 152. تقرر تشكيل المحاكم الشرعية بجاوى و مادورا بدون بتر شرعية المحاكم المذكورة في إجراء الأمور القضائية بمقتضى الأحكام الفقهية .[20]

---

[18] محمد داود عليّ، *Kedudukan Hukum Islam dan Sistem Hukum di Indonesia* أي *(مكانة الشريعة الإسلامية و نظام القانون بإندونيسيا)*، *(جاكرت : رسالة ، 1984) ص. 12*

[19] في تلك الفترة كانت الشريعة الإسلامية تعدّ سلطة قانونية ، و مع ذلك كان كيانها و صيغتها على حد سواء بالأحكام العرفية التى لم تدوّن كما ينبغي أن يكون أي قانون ، في الواقع أن أن هناك كتبا فقهية لم تزل على شكل دراسات العلوم الشرعية في المذاهب المختلفة و معظمها المذهب الشافعي ، انظر ، عبد الرحمن ، *Kompilasi Hukum Islam di Indonesia* أي *(مجموعة الشريعة الإسلامية بإندونيسيا)، (تحرير) ،(جاكرتا : أكاديميكا بريسيندو ، 1995) ص. 15 – 19*

[20] منوّر شاذلي ، *Landasan Pemikiran Politik Hukum di Indonesia dalam Rangka Menentukan Peradilan Agama di Indonesia, perkembangan dan Pembentukannya* أي *(*

2. مرحلة قيام الشريعة الإسلامية بعد قبول الأحكام العرفية إياها ، في هذه المرحلة ، أخذت نظرية " *Receptio in Complexu* "يشهرها L.W.C. Van Den Breg [21]ثم يحلّ محلّها نظريّة " *Receptio* " التي قدّمها Cristian Snouck Hurgronje و التى بدأها Corenlis Van Vallonhoven [22] و هويعتبر أحد الروادّ الأوائل من أصحاب هذه المبادرة.

في سبيل استبدال " *Receptio* " ب "*Reception in Complexu* " أصدرت الحكومة الهولندية " *Wet op de Staatsinrichting van Nederlands Indie* " التى تم نحتها ب (IS) و هي قد ألغت " *Reggeerrings Reglement* (RR) " سنة 1885 الباب 75 و أفادت جميع القضاةَ بإندونيسيا بإجراء القوانين الدينية في حيّز التنفيذ .

في" *Wet op de Staatsinrichting van Nederlands Indie* " تم إعلان" Stbl. 212 ;1929" الذي ينصّ على انتزاع الشريعة الإسلامية من نظام القوانين الهولندية ، و تم إعلان ذلك صراحةً في الباب 134 البند 2

أساس التفكير السياسي للقانون بإندونيسيا بمناسبة تحديد المحاكم الشرعية بإندونيسيا ، تطورا و صياغة) (الطبعة 1 ، باندونج : رماجا روشداكاريا ، 1991) ، ص.43 – 44

[21] سوراجا ويغنيو ديبورا ، *Pengantar dan Asas-Asas Hukum Adat* ،أي (المدخل إلى أسس الأحكام العرفية) (جاكرتا : الحاج ماس عكونج، 1990) ص. 28حازيرين ، *Demokrasi Pancasila* أي (ديموقراطية المبادئ الخمسة)،(جاكرتا: تينتا ماس ، 1973 ، ص. 13

[22] مورا هوتاجالونج ،*Hukum Islam dalam Era Pembangunan* أي (الشريعة الإسلامية في عهد الإعمار) (الطبعة 1جاكرتا: Ind-Hill-CO, 1985) ، ص . 19

عند حصول القضية المتعلقة بالأحوال الشخصية فيما بين المسلمين أنفسهم سيقوم القاضي المسلم بإدارة قضائها على شريطة أن ترغب الأحكام العرفية في ذلك ولم يحددها شيىء مألوف .[23]

بناءا على القرار المذكور أعلاه و نظرا إلى عدم قبول أحكام المواريث بكاملها لدى الأحكام العرفية أصدرت الحكومة الهولندية قرار " Stbl. 1937: 116" الذي ينصّ على انتزاع سلطة المحاكم الشرعية في أحكام المواريث (كانت للمحاكم الشرعية سلطة تنفيذها منذ 1882 م) و أحيلت إلى محكمة العدل [24]، بتطبيق نظرية " *Receptio* " المذكورة بجميع أنظمتها المنحدرة منها فضلا عن عزمها على تعطيل النظام و المحاكم الإسلامية ، و على نحو غير مباشر أفضى ذلك إلى نموّ الأحكام الغربية بإندونيسيا نظرا إلى أنّ مجال الأحكام العرفية ضيّق و محدود للغاية على خلاف الشريعة الإسلامية ، حتى تتطلب هذه الثغرة إلى الأحكام الغربية في حالات ملحّة .

ففي هذه المرحلة نهضت الشريعة الإسلامية و شُيّدت على تيقن أتباعها و الموالين لها و أنها تعززت بما لدى المسلمين الإندونيسيين من القوى الأخلاقية و الأدبية و عضّهم تعاليم الإسلام بالنواجذ.

ثانيتهما هي ما بعد الاستقلال و يمكن تقسيمهما إلى المرحلتين كما يلي:

---

[23] إسماعيل سني ، *Kedudukan Hukum Islam* أي (مكانة الشريعة الإسلامية)، ص. 132

[24] نوروسوسانطا ، *Organisasi dan Yurisprudensi Peradilan Agama di Indonesia*, أي (منظمة و قانون المحاكم الشرعية بإندونيسيا) (يوغياكارتا : مؤسسة الناشر ، غاجامادا ، 1963) ص. 9 – 10

1. الشـريعة الإسـلامية تمثّـل مصـدرا مقنعـا و يـدعى لـدى علـم الحقـوق ب " *persuasisive source* " أي المورد المقنـع و هذا يعنـي أن قبول مصـدر الأحكـام الجديد يأتي بعد تيقنه
2. الشـريعة الإسـلامية تمثـل مصـدرا ذا سـلطة و يـدعى عنـد علـم الحقـوق بِ " *outhoritative source* " أي أن لها سلطة في الأحكام .

قبل ظهور المرسوم الجمهوري بتاريخ 5 يوليو 1959 احتلّ ميثاق جاكرتا مصدرا مقنعا للدسـتور 45 [25]، و لكن بعد المرسوم حيث يُعترف بأن ميثاق جاكرتا هو جزء لا يتجزأ من الدسـتور 45 فأصبح ذلك مصدرا ذا سلطة .

و من البديهي أن إعلان إستقلال الجمهورية الإندونيسية بتاريخ 17 أغسطس 1945 له معنى ذو أهميّة بالغة في مجال نموّ نظام الأحكام بإندونيسيا ، وكان الشعب الإندونيسي المكلف باتّباع القوانين الهولندية أخذ في محاولة التحرر و الانفلات من هذه القيود و لم يأل جهدا لصياغة القوانين على نحو ذاتيّ ، وليس هذا يعني تعديله على نحو ثوري و جذري كالوصول إلى الاستقلال و ليس من السهولة بمكان أن ينقلع القانون القديم الذي قد أصبح لحما و دما في منظومة الحياة الشعبية منذ أمد بعيد ، و هو يستدعي دوما و تزامنيا إلى محاولات مقنعة بشكل منهجيّ .

أول المحاولات التي قامت بها حكومة الجمهورية الإندونيسية للشريعة الإسلامية هو تطبيق نظرية " *Receptio Exit*" ا قتراح حازيرين (Hazairin.)[26] و

[25] قارن بين فقرة في الدستور 45 ، منها يستقى المبدأ الأول من المبادئ الخمسة كمبدإ الدولة و بين ما ينصّ عليه ميثاق جاكرتا " الألوهية التي تستلزم معتنقيها العمل على الشريعة الإسلامية

هذا يعني تفنيد نظرية (*Receptio*) التى تم تطبيقها فعليّا قبل ذلك الأوان من قِبل الحكومة الهولندية الاستعمارية.

بمقتضى فكرته أن نظرية (*Receptio*) التى لم يضعها الاستعمار الهولندي إلاّ للحيلولة دون الصحوة الإسلامية بإندونيسيا ، وهذه النظرية توازي إرادة إبليس الذي يحرّض كافة البشر دون أن يتطرق إليه كلل و لا ملل إلى عدم امتثال أوامر الله و رسوله و عصيانهما[27].و نموّ الشريعة الإسلامية بات أكثر ثباتا بعد بزوغ نظرية (*Receptio a Canirario*) التى تعني تطبيق الأحكام مخالفا لنظرية (*Receptio*) أي أن الأحكام العرفية يمكن تطبيقها طالما أنها لم تكن منافية للشريعة الإسلامية ، وفقا للنظرية الأخيرة هذه فأصبح لدى الشريعة الإسلامية مجال أكثر سعة حجما للتحرّك و النموّ.

من السطور السالفة الذكر أعلاه يمكن أن نأتي بنتائج أن التطورات التي مرت عليها الشريعة الإسلامية بإندونيسياعلى ثلاث مراحل : 1 – مرحلة الحكومة 2 – المرحلة الحالكة بسبب السياسة الهولندية الاستعمارية 3 – المرحلة المشرقة باتخاذ الشريعة الإسلامية أحد البدائل الأَولَى الموثوق به من قبل حكومة الجمهورية الإندونيسية في مسعاها و مسيرها لوضع القانون القومي.

تأسيس الشريعة الإسلامية و تجديدها و مستقبلها

---

[26] في الخمسينات أصبح صاحب المبادرة الأول في مجال الفقه الإندونيسي كمذهب قوميّ ، انظر حازيرين ، *Hendak kemana Hukum Islam* أي (إلى أين اتجاه الشريعة الإسلامية)، (جاكرتا : تنتا ماس، 1976)، ص.306

[27] محمد داود علي ، *Kedudukan Hukum Islam* أي (مكانة الشريعة الإسلامية) ، ص. 220

من بين مساهمات الشريعة الإسلامية – على الأقلّ ما يتجسّد من الناحية الروحية و القيم الإسلامية (خاصة في الأحكام الشخصية لا في الأحكام الجنائية لعدم إمكان التصدّي لها على الصعيد القومي) – تجاه القانون القومي ،[28] القانون رقم 14 سنة 1970 بشأن الضوابط الرئيسية لسلطة محكمة العدل الباب 10 البند (1) ينص على :" سلطة العدل تم إنفاذها من خلال قنوات (1) محكمة العدل (2) المحكمة الشرعية (3) المحكمة العسكرية (4) محكمة القضاء الإداريّ

من الناحية المؤسساتيّة ، أن هذا القانون قد تم تدوينه و توحيده في القانون رقم 1 سنة 1974 بشأن المناكحات ، فأصبح قانونا مدوّنا وساري المفعول على الشعب الإندونيسي كَكُلٍّ بلا استثناء ، و لكن من المنحى الجوهري هناك جزء معيّن يتم تنفيذه بشكل خاص للمسلمين فحسب،القانون رقم 7 سنة 1989 بشأن المحكمة الشرعية، هذا القانون صادر بعد كفاح طويل ومرير و صعب ومفعم بالعوائق و مر على ثلاثة عهود عهد الاستعمار الهولندي [29]و عهد الاحتلال الياباني و عهد ما إثرَ الاستقلال .

---

[28] أندي روشديانا ، *Problematika dan Kendala yang Di Hadapi Hukum Islam Dalam Upaya Transformasi ke Dalam Hukum Nasional* أي (قضايا و عقبات تواجهها الشريعة الإسلامية عند محاولة تحويلها إلى القانون القومي)، مقال ألقي في الندوة القومية عن مساهمة الشريعة الإسلامية في رعاية القانون القومي بعد مرور 50 سنة من استقلال إندونيسيا بأوجونج باندانج بتاريخ 1 – 2 مارس 1996، ص 9 – 10: عمر شهاب ، *Aspek Kelembagaan Hukum dan Perundang-Undangan, أي (جانب مؤسساتي للإحكام و القوانين) ، مقال ألقي في الندوة نفسها ، ص. 13 – 14*

[29] في عهد الممالك الإسلامية يمثّل " التحكيم " هيئة المحاكم في شكلها البسيط و كان رجال الدين هم قضاتها ، اظر ، شاذلي مصطفى ، *Pengantar dan Azas-azas Hukum Islam di Indonesia أي (مدخل إلى أسس الشريعة الإسلامية بإندونيسيا (الطبعة 2 ، صولو: سي في . رمضاني، 1990)، ص 59*

في السنة 1946 بدأت حكومة الجمهورية الإندونيسية في تكليف وزارة الشؤون الدينية على رعاية المحكمة الشرعية و محكمة العدل من خلال قرار الحكومة رقم 5/س د / 1956 [30]ثم بعد الاعتراف بالسيادة 27 دسمبر 1951 من خلال قانون الطوارئ رقم 1 سنة 1951 أكّدت موقفها للمرة الأخرى في إنفاذ المحكمة الشرعية . و لمتابعة القرار المذكور تم إصدار ثلاثة قوانين تنظم المحاكم الشرعية بإندونيسيا و هي بشأن المحاكم الشرعية بجاوى و مادورا " stbl 1882 No. 152 Stbl 1937 no. 638 dan 639 jo stbl 1937 No. 116 . " و بشأن المحاكم الشرعية بمادورا Stbl و بشأن الحاكم الشرعية بكالمنتان الجنوبية 1937 no. 638 dan 639

بعد إبرام القانون رقم 7 سنة 1989 إلى جانب تأكيده المحاكم الشرعية من ضمن نظام المحاكمات القومية و أيضا إلغاء جميع القوانين المتعلقة بالمحاكم الشرعية المتواجدة مسبقا .

و المبحث التالي سوف يتطرق إلى الحديث عن تجديد الشريعة الإسلامية بإندونيسيا .

الحداثة عند الغربيين تعني الفكرة و الاتجاه و الحركة و جهد تغيير المفاهيم و العادات و المؤسسات القديمة و ما إلى ذلك لتأقلمها بالأجواء الجديدة من جرّاء التقدم العلمي و المعرفي و التقانة الحديثة.[31]

أما عند الفكر الإسلامي ، أن التجديد قد ظهر على السطح بعد أن كان الإسلام كدين وجها بوجه بإزاء عدد من ألوان الثقافة و التقاليد ٱلإقليمية و المفاهيم اللاإسلامية و من أشكال الحكومة بتنوّعاتها شرقا وغربا .[32]

---

[30] أمر الله أحمد ، *Dimensi Hukum Islam* أي (من أبعاد الشريعة الإسلامية) ص. 4

[31] هارون ناسوتيون، *Pembaharuan dalam Islam: Sejarah Pemikirman dan Gerakanny*a أي (التجديد في الإسلام : تاريخ الفكر وحركته)، (جاكرتا : بولان بينتانج، 1975)،ص. 11

أما في مجال الشريعة الإسلامية خاصة في إندونيسيا ، فيراد بالتجديد ما يتمثّل في شكل فكرة أو حركة (في مجال الشريعة الإسلامية) ترغب في تغييرالمفاهيم أو الأفكار القديمة التي تتولّد من المصادر الظنّيّة (مجال المعاملات) ليست بالقطعية لمواءمتها بمقتضى الأجواء المستجدّة من جرّاء متطلبات العصر و الثقافات الإقليمية بإندونيسيا في سبيل تكوين القانون القومي و رعايته و صياغته .

في مجموعة الشرائع الإسلامية التى تنتج بموجب تعليمات رئيس الجمهورية الإندونيسية رقم 1 سنة 1991 [33]التي تحتوي على مجموعة من الأحكام المستنبطة من الكتب الفقهية كمرجع يفرض قاضي المحاكم الشرعية أن يعوّل عليه لإصدار الأحكام القضائية[34] ثم تمّ تدوينها منهجيّا يشبه كتاب القانون الذي يتضمن أبوابا و فصولا و هذا الجهد يمثّل إحدى مساهمات الشريعة الإسلامية بإندونيسيا . و يطلق على هذا كله اسم التجديد لأن هذه المبادرة في جانب من جوانبها غير مسبوقة من قبل (و لو كانت مقارنة المذاهب معروفة قبل ذلك) و كذلك بعض

---

[32] أمين رئيس، *Cakrawala Islam, Antara Cita dan Fakta* أي (آفاق الإسلام بين المأمول و الواقع)، (الطبعة 8 :باندونج : ميزان، 1966)، ص. 116

[33] و منه ، في جانب مكانتها هي لم تكن قانونا و ليست أحكاما مدوّنة و لو كانت في الواقع مدوّنة و ليست أنظمة الحكومة و ليست قرار رئيس الجمهورية و ما إلى ذلك ، انظر : أ حميد س التميمي، *Kedudukan Kompilasi Hukum Islam dalam Sistem Hukum Nasional, Suatu Tinjauan dari Sudut Perundang-Undangan Indonesia* أي (مكانة مجموعة الشرائع الإسلامية من ضمن نظام القانون القومي من منظور القوانين بإندونيسيا) ، في أمر الله و إخوانه (تحرير) ، *Kedudukan Kompilasi Hukum Islam* أي (مكانة مجموعة الشرائع الإسلامية) ، ص. 152

[34] عبد الرحمن ، *Kompilasi Hukum Islam di Indonesia* أي (مجموعة الشرائع الإسلامية) ، (جاكرتا : عقد نكاح بيرسيندو ، 1995)، ص.15 – 20

مضامينها تعدّ جديدة خاصة للمسلمين بإندونيسيا كبديل من أهل المواريث، و حظر النكاح لأصحاب الديانات المختلفة ، و غير ذلك . إضافة إلى ما ذكر أيضا القانون رقم 7 سنة 1989 بشأن المحاكم الشرعية و قرار رئيس الجمهورية رقم 28 بشأن وقف العقار و يقال إنه جديد لأنه غير معروف مسبقا من ضمن القانون القومي .

من المحتمل بعد بروز التجديد المذكور أن تتطوّر الشريعة الإسلامية مواكبة مع تطورات المجتمع و لاسيما في العصر العولمي في الوقت الحاليّ حيث إنّ نهضة التقانة المعلوماتية كثيرا ما تولّد الاحتكاكات القيَميّة التي كانت تعدّ من الثوابت ، إذا كان المسلمون لم يتبادروا إلى توقع ما سيطرأ عليهم من تغيرات اجتماعية و بالتزامن لابدّ من إيجاد حلول ناجعة و ملائمة لها و إلاّ فإن الإسلام حتما سوف تعتريه أزمة المطابقة المتفاقمة[35] التى تفضي بها إلى تهميشه و من ثمة يصبح منبوذا مهجورا لدي كثير من الناس.[36]

الصحوة الثقافية الإسلامية الحديثة في مجال التجديد تأتي بظهور الأفكار الإسلامية التي تشمل على مدلولها الموسّع صياغة و تفسيرات وانعكاسا فكريا في مجال القضايا الاجتماعية (ليس محصورا في المجال القانوني فحسب بل يشمل المجالات الأخرى سياسية و ثقافية وذلك)، و مع ذلك أن التاريخ يذكر كثيرا من

---

[35] أزمة المطابقة في الإسلام بادية على العيان من جراء الإدراك السطحي تجاه تعاليم الإسلام ، انظر تفصيل ذلك في : تمهيد أمين رئيس في فتح الرحمن جميل ، *Metode Ijtihad Majlis Tarjih Muhammadiya* أي (منهج الإجتهاد بمجلس الترجيح بالجمعية المحمديّة) ، (جاكرتا: Logo Publishing House ، 1995) ص X

[36] انظر تفصيل ذلك :John Obert Voll في أجات سودراجات ، *Politik Islam: Kelangsungan dan Perubahan di Dunis Islam* أي (السياسة الإسلامية : استمرارية و تغيرات في العالم الإسلامي) (يوغياكارتا : تيتيان إلهي بريس ، 1997)، ص. 444

حقائق غير مرضية لمصير هؤلاء المصلحين أصحاب الفكرة سواء بإندونيسيا أو في أماكن أخرى،[37] و الأسباب التي دعت إلى الأسى متنوّعة من بينها أن لفظ التجديد يأتي بمصطلح استفزازي له دلالة معيّنة تثير سوء الظنّ و سوء التفاهم مما أدّى إلى حسبان التجديد عند بعض الناس محاولة لزعزعة مشروعية مصادر الإسلام التي تُعتقد بأنها تتصف بغاية الصحّة و الثبات والاستقرار.

في مستقبل الأيام يتوقف الإسلام على ثقافة هؤلاء المثقفين المفكّرين في مجابهة نشوء القضايا المتجددة و فهمها و إيجاد حلّها [38]، ولكن الواقع ينطق بأن هناك بعض المسلمين بل بعض المثقفين أيضا الذين لم يزالوا يتمسّكون بشدّة بالذوذ عن تفسيرالتعاليم القديمة و لم يكونوا على انفتاح أو يفتحون الباب بمصراعيه لظهور ما استجدّ من الأفكار وقبوله، و المثال الملموس في ذلك خاصة في المجال الفقهي ظهور فكرة الفقه بالصبغة الإندونيسيّة من قبل حزائرين و المذهب القومي[39] و حسبي الصدّيقي بفكرته عن الفقه الإندونيسيّ [40]، لم تأت

---

[37] منهم محمد عبده و علي عبد الرازق في الشرق الأوسط ، فضل الرحمن بباكستان ، ونور خالص ماجد بإندونيسيا و هم يعدّون ليبراليين متميزين و لم يكونوا متأصّلين مبتعدين عن الواقع ، انظر تفصيل ذلك في : منوّر شاذلي ، *Islam dan Tata Negara: Ajaran, Sejarahd an Pemikiran*أي (الإسلام و نظام الحكم : درس تاريخيّ و فكريّ) ، (جاكرتا : الجامعة الإندونيسية بريس ، 1991) ص.104 – 105 ، محمد كمال حسن ، *Muslim Intelektual Response to New Modernization* أي *(استجابة المفكرين المسلمين نحو الحداثة) (ترجمة) ، أحمدي طه (جاكرتا :سلسلة الدراسات بإندونيسيا ، 1987) ص. 150 – 151*

[38] أحمد منوّر و سودارسونو ، *Aliran Modern dalam Islam* أي (اتجاهات حديثة في الإسلام) (جاكرتا : رينيكا جبتا ، 1994) ص.44

[39] حزائرين ، *Hendak Kemana Hukum Islam*, Loc Cit: *Tujuan Serangkaian Tentang Hukum*أي (إلى أين الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، اتجاه سلسلة حول القانون) ، (جاكرتا : تينتاماس ، 1971) ص. 115

معارضة ذلك من قبل عامة الناس فحسب و لكن تأتي أيضا بلهجة شديدة من قبل هؤلاء المفكّرين كعليّ يافي [41]و لو يبدو في النهاية أن له نزعة قوية إلى تأييده [42].

مستقبل الشريعة الإسلامية بإندونيسيا

للحديث عن مستقبل الشريعة الإسلامية بإندونيسيا هناك جانبان يستحقّان عرضهما هنا :

1. الجانبان القوّة والمتاحية كلاهما مرتبط بالشريعة الإسلامية والمسلمين و لهما دور في مساندة مستقبل الشريعة الإسلامية بإندونيسيا.
2. الجانبان الضعف و العوائق ، و الجانبان المذكوران مرتبطان بمصير القانون بإندونيسيا و يمثّلان العقبات التي حالت مستقبلا دون تطبيق الشريعة الإسلامية كالقانون الوضعي بإندونيسيا .

أما جانب القوة [43]المراد هنا فهو :

1. القرآن و الحديث إلى جانب احتوائهما على العقيدة و الأخلاق تناولا أيضا القوانين الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالأخلاق الشخصية أم بالجنائيات ، الأجزاء الثلاثة المذكورة أصبحت وحدة متماسكة ليست قابلة للتجزئة و هي

---

[40] نور الزمان الصديقي ، *Jeram-Jeram Peradaban Muslim* أي (شلالات الحضارة الإسلامية) (الطبعة 1 ، يوغياكارتا : بوستاكا بلاجار، 1996)، ص. 236

[41] عليّ يافيّ ، *Mata Rantai yang Hilang, dalam Pesantren* أي (سلسلة مفقودة في بسانترين) رقم 2 المجلد 2 ، 1985 ، ص 45 – 46

[42] علي يافي ،*Menggagas Fiqhi Indonesia* أي (نظرة في الفقه الإندونيسيّ) (الطبعة 1 : باندونج ميزان ، 1994)، ص.107 – 122

[43] قارن بمعين سالم ، *Konstitusionalisasi Hukum Islam di Indonesia* أي (مشروعية الشريعة الإسلامية بإندونيسيا) (المقال) ص.3 – 5

تمثّل المثلث ذا الأضلاع الثلاثة المتوازية التي تتكافل فيما بينها ثم يتولد منها مبادىء الأحكام في الإسلام وفقا لمراميها المنشودة .[44]

2. جاءت الشريعة الإسلامية لمجرّد توفيرالمصالح البشرية المنطبقة بفطرتها و عليها تشجّع على العمل الصالح و النهي على الإفساد،[45] و من ثم تتبع الشريعة طبقا للمتطلبات البشرية الطبيعية في أي زمان و في أي مكان لأن الشريعة الإسلامية بنيت على المصلحة البشرية لذاتها مما يفضي ذلك إلى مقبوليّتها.

3. في تاريخ تطورات القانون بإندونيسيا ، أن الشريعة الإسلامية التي هي من مضامين القانون القومي هي تمثّل كفاحا في كيان القانون الذي يسعى إلى وضع القانون القومي و صياغته في الماضي و في الحاضر و في المستقبل أن الشريعة الإسلامية قد تمّ تضمينها في أحضان القانون القومي سواء أكان رسميا مدوّنا أم لم يكن مدوّنا و تنبض في جميع مجالات الحياة القانونية وتطبيقاتها.[46]

---

[44] بالنسبة للمبادئ التى تتعلق بالهدف و الأساس للشريعة الإسلامية يمكن الاطّلاع عليها كاملا في أبو إسحاق،الموافقي في أصول الشريعة المجلد 2 (بيروت : دار الكتب العلمية ، مجهول السنة ، ص 3 – 4 ، رحمات جتنيكا ، *Jalan Mencari Hukum Islam Upaya ke Arah Pemahaman Metodologi Ijtihad, dalam Prospek Hukum Islam dalam Kerangka Pembangunan Hukum Nasional di Indonesia* أي (طريق للبحث عن الشريعة الإسلامية محاولة لفهم منهج الاجتهاد في مستقبل الشريعة الإسلامية في إطار رعاية القانون القومي بإندونيسيا) ، (Jakarta: FP-IKAHA, 1994), ص. 146 – 157

[45] أحمد بن حنبل ،مسند أحمد بن حنبل ، المجلد 1 (الطبعة 2 : بيروت، مكتبة الإمام ، 1987)، ص. 226

[46] أندي راشديانة ، *Problematika dan Kendala* (قضايا و عقبات) ص. 5 – 6

4. تواجد مساهمات الشريعة الإسلامية في القانون القومي سواء أتمّ تجسيدها في القانون أم في القرار الجمهوري [47]لهو دليل واضح على تمكن الشريعة الإسلامية من تكاملها و اندماجها بالقانون القومي .

إنّ عوامل القوة المذكورة ستكون أكثر رسوخا و ثباتا بتوافر بعض الجوانب المساندة التالية :

1. المبادئ الخمسة التي تم إدماجها في مقدمة الدستور 45 كمبدإ من مبادئ الدولة كانت كلها تتضمن قيما رئيسية و قيما رفيعة لصلاحية جميع القانون المعياري كأساس الدولة [48]الذي قد أنزل الدين (لاسيما الأساس الأول منها) منزلة ذات أهمية بالغة حيث تم إدماج تعاليم الدين و شريعته في الحياة الشعبية و الوطنية .

و هذا يعني أن العلاقة بين المبادئ الخمسة و الدين من المنحى الفلسفي و السياسي وطيدة للغاية لاحتلال هذا الأساس مكانته المركزية و الأولى و العليا ، و من ثمّة أن دين الإسلام (بما فيه من شرائعه) الذي يمثّل ديانة أغلبية سحيقة من معظم سكان إندونيسيا تتاح لهم فرصة سانحة كبيرة لصبغ القانون القومي.

---

[47] كالقانون رقم 1 سنة 1974 بشأن المناكحات ، والقانون رقم 7 سنة 1989 بشأن المحاكم الشرعية ، قرار رئيس الجمهورية رقم 1 سنة 1991 بشأن مجموعة الشرائع الإسلامية (قد تم تفصيله في المبحث السابق) و القانون رقم 2 سنة 1989 بشأن التربية القومية ، القانون رقم 7 سنة 7 سنة 1992 بشأن البنوك (المعاملات) المرجع السابق .

[48] أندي راشديانا ، *Konstribusi Hukum Islam dalam Mewujudkan Hukum Pidana Nasional* أي (مساهمات الشريعة الإسلامية في إيجاد القانون الجنائي القومي) ، مقال القي في افتتاح ندوة القانون القومي عن مساهمات الشريعة الإسلامية لإيجاد القانون الجنائي القومي في إطار الحماسة الشعبية ، يوغياكارتا ، 2 دسمبر 1995 ،ص.4

2. الخطوط الرئيسية للبلاد سنة 1993 – 1998 من بينها ما ينصّ على : "توظيف النظام القانوني بثبات منبثقا من المبادئ الخمسة والدستور 1945 مراعيا أنساق القانون الجارية التي تكفل الحتميّة و الاتّساق ". .[49]

من مضامين الخطوط الرئيسية للبلاد التي تقدم ذكرها اتّضح على العيان توافر الفرصة السانحة لإدماج الشريعة الإسلامية في إرساء القانون القومي ، نظرا إلى أن الشريعة الإسلامية هي من ضمن أنظمة القانون القومي السارية المفعول لدي المجتمع التي تكفل الحتمية و الاتساق و العدالة و الصدق و ما إلى ذلك مما أرادته الشريعة الإسلامية كما هو مبيّن أعلاه وفقا لوحي الله سبحانه و تعالى الذي تقدست أسماءه .

بعد مراعاة بعض المناحي المتقدم ذكرها أعلاه يمكننا أن نخلص إلى أن مستقبل الشريعة الإسلامية في إنماء القانون القومي مشرق و باسم، و مع ذلك لا يعني هذا أنه لم ينفلت من الضعف والعقبة.

من بين نقاط الضعف[50] والعقبة ما يلي :

1. تقدُّم البلاد الذي قد أفضى إلى ظهور مفهوم التعدد العرقي والثقافي و الديني و المعتقدي فضلا عن ظروف المجتمعات الإسلامية بالذات التي تتباين بتباين المناطق التي تؤدّي إلى أن السعي إلى إدراجها في أحضان القانون الوطني

---

[49] مجلس الشعب الإندونيسي ، *Garis-Garis Besar Haluan Negara Republik Indonesia* أي (الخطوط الرئيسية للبلاد بالجمهورية الإندونيسية) ، 1993 – 1998 (سورابايا : بنا بوستاكا تاما، مجهول السنة) ص.33 – 34

[50] بقية المعلومات عن عوامل الضعف و العقبات المذكورة يمكننا الاطّلاع عليها في :أندي راشديانة، *Problematika dan Kendala* أي (قضايا و عقبات) ، ص. 11 – 14 ، نصر الدين عمر، قانونية الشريعة الإسلامية بإندونيسيا ، مقال ألقي في الندوة القومية والمؤتمر الأول لمنتدى طلاب كلية الشريعة بإندونيسيا بتاريخ 13 يوليو 1996 بأوجونج باندانج، ص. 6 – 7

لابدّ من انتقائها و اختيارها من بين ما هوصالح و ما هو ليس بصالح لتوحيدها ،

2. أما لغير المسلمين فلابدّ من فهمهم إذا كانوا راغبين عن إدراج الشريعة الإسلامية في رحاب القانون القومي (و لو باستيحائها فحسب) و كانت الحكومة بالذات لم يكن لديها طموح سياسي قوي لتطبيقها(لاسيما في المجالات الجنائية) ربما جاء ذلك من جرّاء إصابتها بالألم المرير الذي حدث في الزمان الغابر لظهور بعض الطوائف المتطرفة من المسلمين الذين مارسوا العنف كفرقة دار الإسلام مما أفضى ذلك إلى الفوضى المتطاولة ، أمّا في وقتنا الحاليّ فأمثال الممارسات التي قام بها بعض الجمعيات الإسلامية كجبهة الدفاع الإسلامي .
3. تدهور وعي المسلمين بالذات(إلاّ في منطقة أتشيه دار السلام حيث أنه لم يزل على قيد التجربة) نحو تطبيق الشريعة الإسلامية (إلاّ في مجالات المناكحات و الطلاق و الرجوع) بالإضافة إلى الإذعان و الانقياد لمصلحة القانون الإستعماري و جاءت عقب ذلك أنظمة القانون الجديد التي تمنح المسلمين السماح للاختيار بين المحاكم الشرعية و محكمة العدل .
4. ضعف فهم الشريعة الإسلامية و استيعابها حتى لدى المثقفين المسلمين أنفسهم لوجود العوامل العدّة منها الضعف اللغوي والضعف في السيطرة على طريقة الاستنباط بينما كانت الشريعة الإسلامية الشائعة لم تزل على شكل الفقه التراثي الجديدالذي يظلّ وجها بوجه بإزاء ما استجدّ من الحالات التي تتطلب إلى بذل الجهد و الوسع من الاجتهاد الجديد ، لأن تلك الحالات لم تعد مرتبطة بفتاوى العلماء المجتهدين السابقين و لاختلاف وجوه تلك الحالات (استغلال العلوم و التقانة في مجال التناسل البشري)

وللتغلب على العقبات و العوائق المذكورة هناك بعض الحلول التى يمكن النظر إليها ، ومن بينها :

1. السعي إلى التجديد على نحو جذري تجاه توعية القانون شريعةً و قانونا الذي يشمل مجال الأنموذج و المنهج. لتخريج الحقوقيين أو رجال الحقوق الأكفاء ذوي السمات الانتاجية والاستجابية و التوقعية للتطورات الاجتماعية.
2. إيجاد التكامل المؤسساتيّ بين كلية الشريعة المكلفة برعاية الشريعة الإسلامية و بين كلية الحقوق المكلفة برعاية علم القانون.
3. تشجيع الحوارات و الندوات و ما ناظرها بين رجال الشريعة و نظراءهم و بين رجال القانون للتوصل إلى الرؤى المستقبلية المشتركة و إدراكها في سبيل رعاية القانون القومي .

خاتمة

بناء على ما أبنّاه أعلاه فيمكننا استخلاصه بأن مستقبل الشريعة الإسلامية لتحقيقها في حيّز الوجود و الواقع بإندونيسيا لَمشرق وباسم، والخلاصة المذكورة مبنية على بعض الحقائق الإيجابية ، جاء منها :

اتّجاه الحكومة التي تتولّى شؤون الدولة في منح فرصة سانحة لتفعيل دورالشريعة الإسلامية.

توافر بعض الأنظمة و القوانين التي تجعل الشريعة الإسلامية أكثر ثباتا و بقاءا كنظام فرعي من أنظمة القانون القومي.

وجود المحاولات على الحد الأقصى من قبل المسلمين والخبراء في مجال الشريعة الإسلامية من خلال الدعوات و التربية في سبيل الارتقاء بقدر الإيمان بالله و الوعي نحو القانون .[]

المراجع

Abdurrahman. *Kompilasi Hukum Islam di Indonesia.* Jakarta: Akademika Pressindo, 1995

Ali, M. Daud. *Kedudukan Hukum Islam dan Sistem Hukum di Indonesia.* Jakarta: Risalah, 1984.

Amrullah, Ahmad. *Dimensi Hukum Islam dalam Sistem Hukum Nasional.* Jakarta; Gema Insani Press, 1966.

Daliyo, JB. *Pengantar Ilmu Hukum.* Jakarta: Gramedia, 1992.

Djatmika, Rahmat. *Jalan Mencari Hukum Islam Upaya ke Arah Pemahaman Metodologi Ijtihad, dalam Prospek Hukum Islam dalam Kerangka Pembangunan Hukum Nasional di Indonesia.* Jakarta: FP-IKAHA, 1994.

H. Ichtijanto. "Pengembangan Teori Berlakunya Hukum Islam di Indonesia." Tjum Surajaman (ed.). *Hukum Islam di Indonesia.* Bandung: Remaja Rosdakarya, 1991.

Hanbal, Ahmad bin, *Musna Ahmad bin Hanbal.* Beirut: Maktaba al-Imam, 1987.

Hasan, Muhammad Kamal. *Muslim Intelektual Response to New Modernization.* Jakarta: Lingkaran Studi Indonesia, 1987.

Hazairin. *Demokrasi Pancasila.* Jakarta: Tinta Mas, 1973.

----------. *Hendak kemana Hukum Islam.* Jakarta: Tinta Mas, 1976.

Ishaq, Abu. *Al-Muwafaqi fi Usul al-Syare'ah.* Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyah, n.d.

Khallaf, Abd. Wahhab. *Ilmu Ushul Fiqh.* Kuwait: Dar al-Qalam, 1978.

Munawir A. and Sudarsono. *Aliran Modern dalam Islam.* Jakarta: Rineka Cipta, 1994.

Musthofa, Syadzali. *Pengantar dan Azas-azas Hukum Islam di Indonesia.* Solo: CV. Ramadani, 1990.

Nasution, Harun. *Pembaharuan dalam Islam: Sejarah Pemikiran dan Gerakannya.* Jakarta: Bulan Bintang, 1975.

Rafiq, Ahmad. *Hukum Islam di Indonesia.* Jakarta; PT. Raja Grafindo Persada, 1995.

Rais, Amien. *Cakrawala Islam, Antara Cita dan Fakta*. Bandung: Mizan, 1966.

S. Praja. *Hukum Islam di Indonesia: Pemikiran dan Praktek*. Bandung: Remaja Rosdakarya, 1994.

Shiddieqy, Hasbi Ash. *Falsafah Hukum Islam*. Jakarta: Bulan Bintang, 1988.

Sjadzali, Munawir. *Islam dan Tata Negara: Ajaran, Sejarah dan Pemikiran*. Jakarta: UI Press, 1991.

----------. *Landasan Pemikiran Politik Hukum di Indonesia dalam Rangka Menentukan Peradilan Agama di Indonesia, perkembangan dan Pembentukannya*. Bandung: Remaja Rosdakarya, 1991.

Sucipto. "Tinjauan Kritis Terhadap Pembangunan Hukum Indonesia." *Analisis CSIS*. No. 1, Januari-Pebruari, 1993.

Wahid, Abdurrahman. *Kontroversi Pemikiran Islam di Indonesia*. Bandung: Remaja Rosdakarya, 1991.

Wignjodipoero, Soerojo. *Pengantar dan Asas-Asas Hukum Adat*. Jakarta: Haji Masagung, 1990.

Yafie, Ali. "Mata Rantai yang Hilang." *Pesantren*. No. 2, Vol. II, 1985.

----------. *Menggagas Fiqhi Indonesia*. Bandung: Mizan, 1994.